



جمهورية مصر العربية

قانون مجلس الدولة

الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

١٩٧٧



جمهورية مصر العربية

قانون مجلس الدولة

التمن ٢٠٠ مليا

القاهرة
الهيئة العامة للإشراف على المطبعات

١٩٧٧

تقديم

يعد مجلس الدولة من أهم المؤسسات القانونية في الدولة نظراً لما يقوم به من أعداد للتشريعات وتفسيرها بالإضافة إلى ما يقوم به من حسم للمنازعات التي تنشأ سواء بين أجهزة الدولة والعاملين فيها أو بينها وبين المواطنين

ولقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة ليحل محل القانون السابق رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في تنظيم عمل المجلس وتحديد اختصاصات أقسامه وتحديد نظام أعضاء المجلس في التعيين والترقية وتحديد الأقدمية والنقل والندب والإعارة والإجازات .

ويسر الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية أن تقدم الطبعة الأولى لهذا القانون معدلاً طبقاً لآخر التعديلات التي صدرت في هذا الشأن .

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

محمد حمدي السعيد

فهرس

صفحة

	قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
١	بشأن مجلس الدولة
٥	قانون مجلس الدولة
٦	الباب الأول : القسم القضائي
٦	الفصل الأول - الترتيب والتشكيل
٩	الفصل الثاني - الاختصاصات
١٦	الفصل الثالث - الاجراءات
٢٧	الفصل الرابع - الجمعيات العمومية للمحاكم
٢٨	الباب الثاني : قسما الفتوى والتشريع
٢٨	الفصل الأول - قسم الفتوى
٣١	الفصل الثاني - قسم التشريع
	الفصل الثالث - الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
٣٢	
٣٣	الباب الثالث : احكام عامة

صفحة

٣٥	الباب الرابع : في نظام أعضاء مجلس الدولة
٣٥	الفصل الأول - في التعيين والترقية وتحديد الأقدمية
٤٣	الفصل الثاني - في النقل والندب والإعارة
٤٥	الفصل الثالث - في عدم قابلية أعضاء مجلس الدولة للعزل
٤٦	الفصل الرابع - في واجبات أعضاء المجلس
٤٩	الفصل الخامس - في التفتيش على أعضاء مجلس الدولة
٥٢	الفصل السادس - في الإجازات
٥٤	الفصل السابع - في تأديب أعضاء مجلس الدولة
٥٧	الفصل الثامن - في مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم
٥٩	الباب الخامس : الوظائف الإدارية والكتابية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بشان مجلس الدولة (١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شان تنظيم مجلس الدولة ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية ؛

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شان سريان احكام قانون النيابة الادارية والمحاکمات التأديبية على موظفى المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ؛

وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون التأمين والمعاشات لموظفى الدولة ومستخدميها وعمالها المدنيين ؛

وعلى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تشكيل مجالس الادارة
فى الشركات والجمعيات والمؤسسات الخاصة وكيفية تمثيل العاملين
فيها ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية
والتجارية ؛

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون الالابات فى المواد
المدنية والتجارية ؟

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الاعلى للهيئات
القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٦٩ فى شأن تعيين وترقية أعضاء
الهيئات القضائية ؛

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع
العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٨٢ لسنة ١٩٦٢ تمنح رجال
القضاء راتب طبيعة عمل ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتاه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - يستبدل بأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة القانون المرافق وتلغى جميع الأحكام المخالفة له .

مادة ٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص مجلس الدولة ، تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائيا .

وجميع الدعاوى والطلبات والتظلمات المنظورة أمام محاكم أو لجان تابعة لمجلس الدولة وأصبحت بمقتضى هذا القانون من اختصاص محاكم أو مجالس أو لجان أخرى تابعة للمجلس ، تحال إليها بحالتها وبغير رسوم ، وذلك مالم تكن هذه الدعاوى والطلبات قد تهيأت للحاكم فيها ويخطر ذؤو الشأن جميعا بالا حاطة .

أما بالنسبة الى المنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم فيصدر قانون خاص ينظم آكيقية نظرها أمام مجلس الدولة .

مادة ٣ - تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون الرافعات فيما لم يرد فيه نص ، وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى .

مادة ٤ - تسرى القواعد المتعلقة بتجديد الرسوم المعمول بها حاليا وذلك الى أن يصدر قانون الرسوم أمام مجلس الدولة ولا تستحق رسوم على الطعون التى ترفعها هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٥ - النواب والمستشارون المساعدون بمجلس الدولة المدرجة أسماؤهم بالجدول (الكادر) عند العمل بهذا القانون يقسمون الى فئتين (١) ، (ب) على أن يعتبر من الفئة (١) الخمسون الأوائل من النواب ، والخمسون الأوائل من المستشارين الماعدين والباقيون من الفئة (ب) (١) .

مادة ٦ - لا يبرى الشرط المنصوص عليه في البند ٦ من المادة ٧٣ من النصوص المرافقة على امضاء مجلس الدولة الحالين المتزوجين من اجنبيات عند العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ والمشار اليه .

مادة ٧ - استثناء من حكم المادة ٨٩ من القانون المرافق تستمر الاعارات الخارجية القائمة وقت العمل بهذا القانون الى نهاية المدد المبينة في القرارات الصادرة بشأنها ولو جاوزت مدة الأربع سنوات المنصوص عليها في المادة المذكورة ، ولا يجوز تجديدها أو مددا بعد ذلك الا بمراماة أحكام هذه المادة .

مادة ٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ تمعيل سنة ١٣٩٢ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٢) .

انور السادات

(١) نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على إلغاء تقسيم النواب الى فئتين وأن يستبدل بمباراة نائب (ب) ، نائب (١) أينما وردت كلمة نائب .

قانون مجلس الدولة

مادة ١ - مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة تلحق بوزير العدل.

مادة ٢ - يتكون مجلس الدولة من :

(١) القسم القضائي .

(ب) قسم الفتوى .

(ج) قسم التشريع .

وبشكل المجلس من رئيس ومن عدد كاف من نواب الرئيس
والوكلاء والمستشارين ومن المستشارين المساعدين والنواب
والمندوبين (١) .

ويلحق بالمجلس مندوبون مساعدون تسمى عليهم الأحكام الخاصة
بالمندوبين عدا شرط الحصول على دبلوماسيين من دبلومات الدراسات العليا .

(١) الفقرة الثانية من المادة ٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

الباب الأول

القسم القضائى

الفصل الأول

الترتيب والتشكيل

مادة ٣ - يؤلف القسم القضائى من :

(أ) المحكمة الادارية العليا .

(ب) محكمة القضاء الادارى .

(ج) المحاكم الادارية .

(د) المحاكم التأديبية .

(هـ) هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤ - يكون مقر المحكمة الادارية العليا فى القاهرة ويرأسها رئيس المجلس وتصدر احكامها من دوائر من خمسة مستشارين وتكون بها دائرة أو اكثر لفحص الطعون وتشكل من ثلاثة مستشارين .

ويكون مقر محكمة القضاء الادارى مدينة القاهرة ويرأسها نائب رئيس المجلس لهذه المحكمة وتصدر احكامها من دوائر تشكل كل منها من ثلاثة مستشارين . ويحدد اختصاص كل دائرة من دوائر محكمة القضاء الادارى بقرار من رئيس مجلس الدولة .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء دوائر للقضاء الادارى في المحافظات الاخرى ، واذا شمل اختصاص الدائرة اكثر من محافظة جاز لها - بقرار من رئيس المجلس - ان تعقد جلساتها في عاصمة اى من المحافظات الداخلة في دائرة اختصاصها .

مادة ٥ - يكون مقر المحاكم الادارية في القاهرة والاسكندرية ، ويكون لهذه المحاكم نائب رئيس يعاون رئيس المجلس في القيام على تنظيمها وحسن سير العمل بها .

ويجوز انشاء محاكم ادارية في المحافظات الاخرى بقرار من رئيس المجلس . وتصدر احكامها من دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد وعقوبة اثنين من النواب على الاقل . وتحدد دائرة اختصاص كل محكمة بقرار من رئيس مجلس الدولة واذا شمل اختصاص المحكمة اكثر من محافظة جاز لها ان تعقد في عاصمة اى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٦ - يؤلف هيئة مفوضي الدولة من أحد نواب رئيس المجلس رئيسا ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والنواب والمندوبين .

ويكون مفوضو الدولة لدى المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى من درجة مستشار مساعد على الاقل .

مادة ٧ - تكون المحاكم التأديبية من :

(١) المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا ومن يعادلهم .

(٢) المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأول والثانى
والثالث ومن يعادلهم .

ويكون لهذه المحاكم نائب لرئيس المجلس يعاون رئيس المجلس في القيام
على شئونها .

مادة ٨ - يكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة
العليا في القاهرة والاسكندرية وتؤلف من دائرة او أكثر تشكل كل منها
من ثلاثة مستشارين ، ويكون مقر المحاكم التأديبية للعاملين من
المستويات الأول والثانى والثالث في القاهرة والاسكندرية وتؤلف من
دوائر تشكل كل منها برئاسة مستشار مساعد على الأقل ، ومضوية
اثنين من النواب على الأقل ، ويصدر بتشكيل قرار من رئيس المجلس .

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الدولة انشاء محاكم تأديبية في
المحافظات الأخرى ويبين القرار عددها ومقارها ودوائر اختصاصها
بعد أخذ رأى مدير النيابة الادارية .

واذا شمل اختصاص المحكمة التأديبية أكثر من محافظة جاز لها
أن تنعقد في عاصمة أى محافظة من المحافظات الداخلة في اختصاصها ،
وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

مادة ٩ - يتولى أعضاء النيابة الادارية الادعاء أمام المحاكم التأديبية .

الفصل الثانى

الاختصاصات

مادة ١٠ - تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية :

(أولا) الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية .

(ثانيا) المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم .

(ثالثا) الطلبات التى يقدمها ذوو الشأن بالطعن فى القرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين فى الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات .

(رابعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالقاء القرارات الادارية الصادرة باحالتهم الى المعاش أو الاستيداع أو فصلهم بغير الطريق التأديبى .

(خامسا) الطلبات التى يقدمها الافراد أو الهيئات بالقاء القرارات الادارية النهائية .

(سادسا) الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من الجهات الادارية فى منازعات الضرائب والرسوم وفقا للقانون الذى ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة .

(سابعا) دعاوى الجنسية .

(ثامنا) الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات ادارية لها اختصاص قضائى ، فيما عدا القرارات الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، وذلك متى كان مرجع الطعن ، عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها .

(تاسعا) الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

(عاشرا) طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية .

(حادى عشر) المنازعات الخاصة بعقود الالتزام أو الأشغال العامة أو التوريدات أو بأى عقد ادارى آخر .

(ثانى عشر) الدعاوى التأديبية المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ثالث عشر) الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا .

(رابع عشر) سائر المنازعات الادارية .

ويشترط فى طلبات إلغاء القرارات الادارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيبا فى الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

ويعتبر فى حكم القرارات الادارية رفض السلطات الادارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه وفقا للقوانين واللوائح .

مادة ١١ - لا تختص محاكم مجلس الدولة بالنظر في الطلبات المتعلقة بأعمال السيادة .

مادة ١٢ - لا تقبل الطلبات الآتية :

(أ) الطلبات المقدمة من أشخاص ليست لهم فيها مصلحة شخصية .

(ب) الطلبات المقدمة رأسا بالطن في القرارات الادارية النهائية المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا وتاسعا من المادة (١٠) . وذلك قبل التظلم منها الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الى الهيئات الرئاسية وانتظار المواعيد المقررة للبت في هذا التظلم . وتبين اجراءات التظلم وطريقة الفصل فيه بقرار من رئيس مجلس الدولة .

(أولا) اختصاص محكمة القضاء الادارى :

مادة ١٣ - تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل في المسائل المنصوص عليها في المادة (١٠) عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية كما تختص بالفصل في الطعون التى ترفع اليها عن الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية . ويكون الطعن من ذوى الشأن او من رئيس هيئة مفوضى الدولة .

(ثانيا) اختصاص المحاكم الادارية :

مادة ١٤ - تختص المحاكم الادارية :

(أ) بالفصل في طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها في البنود ثالثا ورابعا من المادة (١٠) متى كانت متعلقة بالموظفين العموميين من

المستوى الثانى والمستوى الثالث ومن يعادلهم . وفى طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

(٢) بالفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لمن ذكروا فى البند السابق او لورثتهم .

(٣) بالفصل فى المنازعات الواردة فى البند الحادى عشر من المادة (١٠) متى كانت قيمة المنازعة لا تجاوز خمسمائة جنيه .

(ثالثا) اختصاص المحاكم التأديبية :

مادة ١٥ - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من :

(أولا) العاملين المدنيين بالجهاز الإدارى للدولة فى وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلى والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات وبالشركات التى تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

(ثانيا) أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المشار اليه .

(ثالثا) العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة .

مادة ١٦ - يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف أو مد وقف الأشخاص المشار اليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه اثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا .

مادة ١٧ - يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقامة الدعوى وإذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة أعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا .

ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثاني والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها في المادة (١٥) .

مادة ١٨ - تكون محاكمة العاملين المنسوبة اليهم مخالفة واحدة أو مخالفات مرتبطة ببعضها ومجازاتهم أمام المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها المخالفة أو المخالفات المذكورة . فإذا تعدد تعيين المحكمة عينها رئيس مجلس الدولة بقرار منه .

مادة ١٩ - توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم .

على أنه بالنسبة الى العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس الجمهورية والعاملين بالشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح فتكون الجزاءات :

(١) الإنكار .

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين .

(٣) خفض المرتب .

(٤) تنزيل الوظيفة .

(٥) العزل من الوظيفة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

مادة ٢٠ - لا تجوز إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بعد انتهاء خدمتهم إلا في الحالتين الآتيتين :

(١) إذا كان بدىء في التحقيق أو المحاكمة قبل انتهاء الخدمة .

(٢) إذا كانت المخالفة من المخالفات المالية التي يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو الوحدات التابعة لها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ولو لم يكن قد بدىء في التحقيق قبل ذلك .

مادة ٢١ - الجزاءات التأديبية التي يجوز للمحاكم التأديبية توقيعها على من ترك الخدمة هي :

(١) غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز الأجر الإجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر الذي وقعت فيه المخالفة .

(٢) الحرمان من المعاش مدة لا تزيد على ٣ أشهر .

(٣) الحرمان من المعاش فيما لا يجاوز الربع .

وفي جميع الأحوال يجوز للمحكمة التأديبية في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو الدعوى وقف صرف جزء من المعاش أو المكافأة بما لا يجاوز الربع إلى حين انتهاء المحاكمة .

ويستوفى المبلغ المنصوص عليه في البندين ١ ، ٢ بالخصم من المعاش في حدود الربع شهريا أو من المكافأة أو المال المدخر ان وجد أو بطريق الحجز الإداري .

مادة ٢٢ - أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون .

ويعتبر من ذوى الشأن فى الطعن الوزير المختص ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الإدارية .

وعلى رئيس هيئة مفوضى الدولة بناء على طلب من العامل المفصول ان يقيم الطعن فى حالات الفصل من الوظيفة .

(رابعا) اختصاص المحكمة الإدارية العليا :

مادة ٢٣ - يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة القانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله .

(٢) اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم .

(٣) اذا صدر الحكم على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه سواء دفع بهذا الدفع أو لم يدفع .

ويكون لدوى الشأن ولرئيس هيئة مفوضى الدولة أن يطعن فى تلك الأحكام خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك مع مراعاة الأحوال التى يوجب عليه القانون فيها الطعن فى الحكم .

اما الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى فى الطعون المقامة امامها فى احكام المحاكم الادارية فلا يجوز الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا الا من رئيس هيئة مفوضى الدولة خلال ستين يوما من تاريخ صدور الحكم وذلك اذا صدر الحكم على خلاف ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا او اذا كان الفصل فى الطعن يقتضى تقرير مبدءا قانونى لم يسبق لهذه المحكمة تقريره .

الفصل الثالث

الاجراءات

(اولا) الاجراءات امام محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية :

مادة ٢٤ - ميعاد رفع الدعوى امام المحكمة فيما يتعلق بطلبات الالغاء ستون يوما من تاريخ نشر القرار الادارى المطعون فيه فى الجريدة الرسمية او فى النشرات التى تصدرها المصالح العامة او اعلان صاحب الشأن به .

وينقطع سريان هذا الميعاد بالتظلم الى الهيئة الادارية التى اصدرت القرار او الهيئات الرئاسية ، ويجب ان يثبت فى التظلم قبل مضى ستين يوما من تاريخ تقديمه . واذا صدر القرار بالرفض وجب ان يكون مسببا ، ويعتبر مضى ستين يوما على تقديم التظلم دون ان تجيب عنه السلطات المختصة بمثابة رفضه .

ويكون ميعاد رفع الدعوى بالطعن فى اقرار الخاص بالتظلم ستين يوما من تاريخ انقضاء الستين يوما المذكورة .

مادة ٢٥ - يقدم الطالب الى قلم كتاب المحكمة المختصة بعريضة موقعة من محام مقيد يجدول المحامين المقبولين امام تلك المحكمة. وتتضمن العريضة عدا البيانات العامة المتعلقة باسم الطالب ومن يوجه اليهم الطلب وصفاتهم ومحال اقامتهم موضوع الطلب وتاريخ التظلم من القرار ان كان مما يجب التظلم منه ونتيجة التظلم وبيانا بالمستندات المؤيدة للطلب ويرفق بالعريضة صورة او ملخص من القرار المطعون فيه .

وللطالب ان يقدم مع العريضة مذكرة يوضح فيها اسانيد الطلب وعليه ان يودع قلم كتاب المحكمة عدا الاصول عددا كافيا من صور العريضة والمذكرة وحافطة بالمستندات .

وتعلن العريضة ومرفقاتها الى الجهة الادارية المختصة والى ذوى الشأن في ميعاد لا يجاوز سبعة ايام من تاريخ تقديمها ويتم الاعلان بطريق البريد بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويعتبر مكتب المحامي الموقع على العريضة محلا مختارا للطالب كما يعتبر مكتب المحامي الذى يتوب عن ذوى الشأن فى تقديم ملاحظاتهم محلا مختارا لهم ، كل ذلك الا اذا عينوا محلا مختارا غيره .

مادة ٢٦ - على الجهة الادارية المختصة ان تودع قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانها مذكرة بالبيانات والملاحظات المتعلقة بالدعوى مشفوعة بالمستندات والأوراق الخاصة بها .

ويكون للطالب ان يودع قلم كتاب المحكمة مذكرة بالرد مشفوعة بما يكون لديه من مستندات فى المهلة التى يحددها له المفوض اذا رأى وجها لذلك فاذا استعمل الطالب حقه فى الرد كان للجهة الادارية ان تودع مذكرة بملاحظاتها على هذا الرد مع المستندات فى مدة مماثلة .

ويجوز لرئيس المحكمة في أحوال الاستعجال ان يصدر أمرا غير قابل للطعن بتقصير الميعاد المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة ويعلن الأمر الى ذوى الشأن خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره وذلك بطريق البريد ويسرى الميعاد المقصر من تاريخ الاعلان .

ويقوم قلم كتاب المحكمة خلال أربعة وعشرين ساعة من انقضاء الميعاد في الفقرة الأولى بارسال ملف الأوراق الى هيئة مفوضى الدولة بالمحكمة .

مادة ٢٧ - تتولى هيئة مفوضى الدولة تحضير الدعوى وتمهيتها للمرافعة ولمفوضى الدولة في سبيل تهيئة الدعوى الاتصال بالجهات الحكومية ذات الشأن للحصول على ما يكون لازما من بيانات وأوراق وأن يأمر باستدعاء ذوى الشأن السؤلهم عن الوقائع التى يرى لزوم تحقيقها أو بدخول شخص ثالث فى الدعوى أو بتكليف ذوى الشأن بتقديم مذكرات أو مستندات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق فى الأجل الذى يحدده لذلك .

ولا يجوز فى سبيل تهيئة الدعوى تكرار التأجيل لسبب واحد .

ومع ذلك يجوز للمفوض اذا رأى منح أجل جديد ان يحكم على طالب التأجيل بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات يجوز منحها للطرف الآخر .

ويودع المفوض - بعد اتمام تهيئة الدعوى - تقريرا يحدد فيه الوقائع والمسائل القانونية التى يثيرها النزاع ويبدى رأيه مسببا ، ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على تقرير المفوض بقلم كتاب المحكمة ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

وفى فصل المفوض فى طلبات الاعفاء من الرسوم .

مادة ٢٨ - لمفوض الدولة أن يعرض على الطرفين تسوية النزاع على أساس المبادئ القانونية التي ثبت عليها قضاء المحكمة الادارية العليا ، خلال أجل يحدده فان تمت التسوية اثبتت في محضر يوقع من الخصوم او وكلائهم ، وتكون للمحضر في هذه الحالة قوة السند التنفيذي ، وتعطى صورته وفقا للقواعد المقررة لاعطاء صور الاحكام ، وتستبعد القضية من الجدول لانتهاء النزاع فيها . وان لم تتم التسوية جاز للمحكمة عند الفصل في الدعوى أن تحكم على المعارض على التسوية بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها ويجوز منحها للطرف الآخر .

مادة ٢٩ - تقوم هيئة مفوضي الدولة خلال ثلاثة ايام من تاريخ ايداع التقرير المشار اليه في المادة ٢٧ بعرض ملف الاوراق على رئيس المحكمة لتعيين تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى .

مادة ٣٠ - يكون توزيع القضايا على دوائر المحكمة بمراعاة نوعها طبقا للنظام الذي تبينه اللائحة الداخلية للمجلس .
ويبلغ قلم كتاب المحكمة تاريخ الجلسة الى ذوى الشأن ويكون ميعاد الحضور ثمانية ايام على الأقل ويجوز في حالة الضرورة تقصيره الى ثلاثة ايام .

مادة ٣١ - لرئيس المحكمة أن يطلب الى ذوى الشأن او الى المفوض ما يراه لازما من ايضاحات .

ولا تقبل المحكمة اى دفع أو طلب أو اوراق مما كان يلزم تقديمه قبل احوالة القضية الى الجلسة الا اذا ثبت لها أن أسباب ذلك الدفع أو الطلب أو تقديم تلك الورقة طرات بعد الاحالة أو كان الطالب يجهلها عند الاحالة .

ومع ذلك اذا رأت المحكمة تحقيقا للعدالة قبول دفع أو طلب أو ورقة جديدة جاز لها ذلك مع جواز الحكم على الطرف الذى وقع منه الاهمال بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها يجوز منحها للطرف الآخر . على أن الدفوع والأسباب المتعلقة بالنظام العام يجوز ابدائها فى أى وقت كما يجوز للمحكمة أن تقضى بها من تلقاء نفسها .

مادة ٣٢ — اذا رأت المحكمة ضرورة اجراء تحقيق باشرته بنفسها فى الجلسة أو قام به من تندبه لذلك من أعضائها أو من المفوضين .

مادة ٣٣ — يصدر الحكم فى الدعوى فى جلسة علنية .

(ثانيا) الاجراءات امام المحاكم التأديبية :

مادة ٣٤ — تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجب أن يتضمن القرار المذكور بيانا بأسماء العاملين وفئاتهم والمخالفات المنسوبة اليهم والنصوص القانونية الواجبة التطبيق .

وتنظر الدعوى فى جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هذه الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديد ما خلال الميعاد المذكور على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق .

ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ويتم اعلان افراد القوات المسلحة ومن في حكمهم - ممن يسرى في شأنهم احكام هذا القانون - بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة .

مادة ٣٥ - تفصل المحكمة التأديبية في القضايا التي تحال اليها على وجه السرعة وعلى الوزراء والرؤساء المختصين موافاة المحكمة بما تطلبه من بيانات او ملفات او اوراق لازمة للفصل في الدعوى خلال اسبوع من تاريخ الطلب .

ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى اكثر من مرة لدات السبب على الاتجاوز فترة التأجيل اسبوعين .

وتصدر المحكمة حكمها في مدة لا تجاوز شهرين من تاريخ احالة الدعوى اليها .

مادة ٣٦ - للمحكمة استجواب العامل المقدم للمحاكمة وسماع الشهود من العاملين وغيرهم ويكون أداء الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين ويسرى على الشهود فيما يتعلق بالتخلف عن الحضور والامتناع عن أداء الشهادة أو شهادة الزور الأحكام المقررة لذلك قانونا وتحذر المحكمة محضرا بما يقع من الشاهد وتحيله الى النيابة العامة اذا رأت في الأمر جريمة .

واذا كان الشاهد من العاملين الذين تختص المحاكم التأديبية بمحاكمتهم وتخلف عن الحضور بعد تأجيل الدعوى واخطاره بالجلسة المحددة مرة أخرى أو امتنع عن أداء الشهادة ، جاز للمحكمة أن تحكم عليه بانذار أو الخصم من المرتب لمدة لا تجاوز شهرين .

مادة ٣٧ - للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحاكمة او ان يوكل عنه محاميا ، وله ان يبدي دفاعه كتابة او شفاهة وللمحكمة ان تقرر حضوره شخصا .

مادة ٣٨ - تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعاوى المنظورة أمام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٣٤) .

مادة ٣٩ - اذا رأت المحكمة ان الواقعة التى وردت بأمر الاحالة او غيرها من الوقائع التى تضمنها التحقيق تكون جريمة جنائية احالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها وفصلت فى الدعوى التأديبية .
ومع ذلك اذا كان الحكم فى دعوى تأديبية تتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية وجب وقف الاولى حتى يتم الفصل فى الثانية .
ولا يمنع وقف الدعوى من استمرار وقف العامل .
وعلى النيابة الادارية تمجيل نظر الدعوى بمجرد زوال سبب الوقف .

مادة ٤٠ - تفصل المحكمة فى الواقعة التى وردت بقرار الاحالة ، ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة الادارية التصدى لوقائع لم ترد فى قرار الاحالة والحكم فيها اذا كانت عناصر المخالفة ثابتة فى الأوراق ، وبشرط أن تمنح العامل أجلا مناسباً لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك .

مادة ٤١ - للمحكمة ان تقيم الدعوى على عاملين من غير من قدموا للمحاكمة امامها اذا قامت لديها اسباب جدية بوقوع مخالفة منهم ، وفى هذه الحالة يجب منحهم أجلا مناسباً لتحضير دفاعهم اذا طلبوا ذلك ، وتحال الدعوى برمتها الى دائرة اخرى بقرار من رئيس مجلس الدولة بناء على طلب رئيس المحكمة .

مادة ٤٢ — مع مراعاة ما هو منصوص عليه في قانون نظام العاملين بالقطاع العام المشار اليه يعمل عند نظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة العاشرة بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الاول من هذا القانون عدا الاحكام المتعلقة بهيئة مفوض الدولة .

مادة ٤٣ — لا يجوز تأجيل النطق بالحكم اكثر من مرة ، وتصدر الاحكام مسببة ويوقعها الرئيس والاعضاء .

(ثالثا) الاجراءات امام المحكمة الادارية العليا :

مادة ٤٤ — ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه .

ويقدم الطعن من ذوى الشأن بتقرير يودع قلم كتاب المحكمة موقع من محام من المقبولين امامها ويجب أن يشتمل التقرير عللوة على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم — على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه وبيان بالاسباب التى بنى عليها الطعن وطلبات الطاعن فاذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه جاز الحكم ببطلانه .

ويجب على ذوى الشأن عند التقرير بالطعن أن يودع خزالة المجلس كفالة مقدارها عشرة جنيهات تقضى دائرة فحص الطعون بمصادرتها فى حالة الحكم برفض الطعن ، ولا يسرى هذا الحكم على الطعون التى ترفع من الوزير المختص وهيئة مفوضى الدولة ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ومدير النيابة الادارية .

مادة ٤٥ — يجب على قلم كتاب المحكمة ضم ملف الدعوى الطعون في الحكم الصادر فيها قبل إحالتها الى هيئة مفوضى الدولة .

مادة ٤٦ — تنظر دائرة فحص الطعون الطعن بعد سماع ايضاحات مفوضى الدولة وذوي الشأن ان رأى رئيس الدائرة وجها لذلك واذا رأت دائرة فحص الطعون ان الطعن جدير بالعرض على المحكمة الادارية العليا ، اما لان الطعن مرجح القبول او لان الفصل في الطعن يقتضى تقرير مبدأ قانوني لم يسبق للمحكمة تقريره اصدرت قرارا بحالته اليها . اما اذا رأت — باجماع الآراء — انه غير مقبول شكلا او باطل او غير جدير بالعرض على المحكمة حكمت برفضه .

ويكتفى بذكر القرار او الحكم بمحضر الجلسة . وتبين المحكمة في المحضر بايجاز وجهة النظر اذا كان الحكم صادرا بالرفض ، ولا يجوز الطعن فيه باى طريق من طرق الطعن .

واذا قررت دائرة فحص الطعون احالة الطعن الى المحكمة الادارية العليا يؤشر قلم كتاب المحكمة بذلك على تقرير الطعن ويخطرذو الشأن وهيئة مفوضى الدولة بهذا القرار .

مادة ٤٧ — تسرى القواعد المقررة لنظر الطعن امام المحكمة الادارية العليا على الطعن امام دائرة فحص الطعون .

ويجوز ان يكون من بين اعضاء المحكمة الادارية العليا من اشترك من اعضاء دائرة فحص الطعون في اصدار قرار الاحالة .

مادة ٤٨ — مع مراعاة ما هو منصوص عليه بالنسبة الى المحكمة الادارية العليا يعمل امامها بالقواعد والاجراءات والمواعيد المنصوص عليها في الفصل الثالث — أولا — من الباب الاول من هذا القانون .

رابعاً - احكام عامة :

مادة ٤٩ - لا يترتب على رفع الطلب الى المحكمة وقف تنفيذ القرار المطلوب الفأؤه على أنه يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذه اذا طلب ذلك في صحيفة الدعوى ورات المحكمة أن نتائج التنفيذ قد يتعدى تداركها .

وبالنسبة الى القرارات التى لا يقبل طلب الغائها قبل التظلم منها اداريا لا يجوز طلب وقف تنفيذها ، على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتظلم أن تحكم مؤقتا باستمرار صرف مرتبه كله أو بعضه . اذا كان القرار صادرا بالفصل ، فاذا حكم له بهذا الطلب ثم رفض تظلمه ولم يرفع دعوى الالفاء فى الميعاد اعتبر الحكم كأن لم يكن واسترد منه ما قبضه .

مادة ٥٠ - لا يترتب على الطعن امام المحكمة الادارية العليا وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه الا اذا امرت دائرة فحص الطعون بغير ذلك .

كما لا يترتب على الطعن امام محكمة القضاء الادارى فى الاحكام الصادرة من المحاكم الادارية وقف تنفيذها الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك .

مادة ٥١ يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية بطريق التماس اعادة النظر فى المواعيد والاحوال النصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية او قانون الاجراءات الجنائية حسب الاحوال وذلك بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة المنظورة امام هذه المحاكم .

ولا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم الا اذا امرت المحكمة بغير ذلك واذا حكم بعدم قبول الطعن او يرفضه جاز الحكم على الطاعن بفرامة لا تتجاوز ثلاثين جنيها فضلا عن التعويض ان كان له وجه.

مادة ٥٢ - تسرى في شأن جميع الأحكام القواعد الخاصة بقوة الشيء المحكوم فيه على أن الأحكام الصادرة بالالغاء تكون حجة على الكافة .

مادة ٥٣ - تسرى في شأن رد مستشاري المحكمة الادارية العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محكمة النقض وتسرى في شأن رد مستشاري محكمة القضاء الاداري والمحاكم التأديبية للعاملين من مستوى الادارة العليا القواعد المقررة لرد مستشاري محاكم الاستئناف .

وتسرى في شأن رد أعضاء المحاكم الادارية والمحاكم التأديبية الاخرى القواعد المقررة لرد القضاة .

مادة ٥٤ - الأحكام الصادرة بالالغاء تكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الوزراء ورؤساء المصالح المختصة تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه » .

اما الاحكام الاخرى فتكون صورتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية :

« على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه متى طلب منها وعلى السلطات المختصة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة متى طلب اليها ذلك » .

الفصل الرابع

الجمعيات العمومية للمحاكم

مادة ٥٥ - تجتمع كل من المحكمة الادارية العليا ومحكمة القضاء الادارى بهيئة جمعية عمومية للنظر فى المسائل المتصلة بنظامها وامورها الداخلية وتوزيع الاعمال بين اعضائها او بين دوائرها .

وتتألف الجمعية العمومية لكل محكمة من جميع مستشاريها العاملين بها ، وتدعى اليها هيئة المفوضين ويكون لممثليها صوت معدود فى المداولة .

وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس او رئيس المحكمة او ثلاثة من اعضائها او بناء على طلب رئيس هيئة المفوضين ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لاعضائها وتكون الرئاسة لاقدم الحاضرين .

ويجوز لرئيس المجلس ان يحضر اية جمعية عمومية وفى هذه الحالة تكون له الرئاسة .

وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة لاصوات الحاضرين ، واذا تساوت الآراء يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٥٦ - تجتمع المحاكم الادارية بهيئة جمعية عمومية تتألف من جميع اعضائها وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بنظامها وامورها الداخلية ، وتدعى للانعقاد بناء على طلب رئيس المجلس او نائب رئيس المجلس المختص لهذه المحاكم او رئيس هيئة المفوضين او ثلاثة من اعضائها على الأقل ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الاغلبية المطلقة لاعضائها .

وتدعى إليها هيئة المفوضين ويكون لممثلها صوت محدود في
المدولة ، وتكون الرئاسة لنائب رئيس المجلس لهذه المحاكم وفي حالة
غيابه لأقدم الحاضرين .

ويجوز لرئيس المجلس أن يحضرية جمعية عمومية وفي هذه الحالة
تكون له الرئاسة .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين وإذا تساوت
الأراء يرجح الجانب الذي منه الرئيس ، وتبلغ القرارات الى رئيس
المجلس ولا تكون نافذة الا بعد تصديقه عليها بعد أخذ رأى نائب رئيس
المجلس المختص لهذه المحاكم .

مادة ٥٧ - تجتمع المحاكم التأديبية بهيئة جمعية عمومية تتألف
من جميع أعضائها للنظر في المسائل المتعلقة بنظامها وأمورها الداخلية
وتوزيع الأعمال بين دوائرها .

وتعقد الجمعية بناء على طلب رئيس المجلس أو نائب رئيس المجلس
للمحاكم التأديبية أو ثلاثة من أعضائها على الأقل .

وتسرى أحكام المادة السابقة فيما يتعلق بصحة انعقاد الجمعية
العمومية ورئاستها والقرارات التي تصدرها .

الباب الثاني

قسم الفتوى والتشريع

الفصل الأول

قسم الفتوى

مادة ٥٨ - يتكون قسم الفتوى من ادارات مختصة لرياسة
الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والهيئات العامة ،

ويرأس كل ادارة منها مستشار أو مستشار مساعد ، ويعين عدد الادارات وتحدد دوائر اختصاصها بقرار من الجمعية العمومية للمجلس .

وتختص الادارات المذكورة بإبداء الراى فى المسائل التى يطلب الراى فيها من الجهات المبينة فى الفقرة الاولى ويفحص التظلمات الادارية .

ولا يجوز لاية وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة من مصالح الدولة أن تهرم أو تقبل أو تجيز أى عقد أو صلح أو تحكيم أو تنفيذه قرار محكمين فى مادة تزيد قيمتها على خمسة آلاف جنيه بغير استفتاء الادارة المختصة .

مادة ٥٩ - يجوز أن يندب برياسة الجمهورية وبرئاسة مجلس الوزراء وبالوزارات والمحافظات والهيئات العامة بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس اوزراء أو الوزراء أو المحافظين أو رؤساء تلك الهيئات مستشارون مساعدون أو نواب للعمل كمفوضين لمجلس الدولة للاستعانة بهم فى دراسة الشئون القانونية والتظلمات الادارية ومتابعة ما يهم رياسة الجمهورية ورياسة مجلس الوزراء والوزارات والمحافظات والهيئات العامة لدى المجلس أو للمجلس لديها من مسائل تدخل فى اختصاصه طبقا للقوانين واللوائح .

ويعتبر المفوض ملحقا بادارة الفتوى المختصة بشئون الجهة التى يعمل فيها .

وتبين اللائحة الداخلية النظام الذى يسير عليه هؤلاء المفوضون فى أعمالهم .

مادة ٦٠ - يجتمع رؤساء الإدارات ذات الاختصاصات المتجانسة بهيئة لجان يرأسها نائب رئيس المجلس المختص وتبين كيفية تشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها في اللائحة الداخلية .

كما يجوز بقرار من الجمعية العمومية للمجالس انشاء لجنة أو أكثر تخصص في نوع معين من المسائل يمتد اختصاصها الى جميع ادارات الفتوى ويتضمن قرار الجمعية طريقة تشكيلها .

ويجوز أن يحضر اجتماعات اللجنة مستشارون مساعدون ونواب ومندوبون من الإدارات المختصة وأن يشتركوا في مداولاتها ولا يكون للنواب أو للمندوبين صوت معدود في المداولات .

مادة ٦١ - لرئيس ادارة الفتوى أن يحيل الى اللجنة المختصة ما يرى احواله اليها لأهميته من المسائل التي ترد اليه لبدء الرأي فيها ، وعليه أن يحيل الى اللجنة المسائل الآتية :

(أ) كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة .

(ب) عقود التوريد والأشغال العامة ، وعلى وجه العموم كل عقد يرتب حقوقا أو التزامات مالية للدولة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أو عليها اذا زادت قيمته على خمسين ألف جنيه .

(ج) الترخيص في تأسيس الشركات التي ينص القانون على أن يكون انشاؤها بقرار من رئيس الجمهورية .

(د) المسائل التى يرى فيها أحد المستشارين رأيا يخالف فتوى صدرت من إحدى إدارات قسم الفتوى أو لجانه .

ويجوز لرئيس المجلس أن يعهد الى إدارة الفتوى التى يكون مقرها خارج القاهرة بمباشرة اختصاص اللجنة .

الفصل الثانى

قسم التشريع

مادة ٦٢ - يشكل قسم التشريع من أحد نواب رئيس المجلس ومن عدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين ويلحق به نواب ومندوبون .

وعند انعقاد القسم يتولى رئاسته نائب رئيس المجلس وفى حالة غيابه أقدم مستشارى للقسم ، وعليه أن يدعو رئيس إدارة الفتوى المختصة عند نظر التشريعات الخاصة بإدارته للاشتراك فى المداولات ويكون له صوت معدود فيها ، وتصدر القرارات بأغلبية اصوات الحاضرين .

مادة ٦٣ - على كل وزارة أو مصلحة قبل استصدار أى قانون أو قرار من رئيس الجمهورية ذى صفة تشريعية أو لائحة أن تعرض المشروع المقترح على قسم التشريع لمراجعة صياغته ، ويجوز لها أن تعهد اليه باعداد هذه التشريعات .

مادة ٦٤ - تقوم بمراجعة صياغة التشريعات التى يرى رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو رئيس مجلس الدولة نظرها على وجه الاستعجال لجنة تشكل من رئيس قسم التشريع أو من يقوم مقامه وأحد مستشارى القسم يندبه رئيس القسم ورئيس إدارة الفتوى المختصة .

الفصل الثالث

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

مادة ٦٥ - تشكل الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع برئاسة نائب لرئيس المجلس وعضوية نواب رئيس المجلس بقسمى الفتوى والتشريع ومستشارى قسم التشريع ورؤساء ادارات الفتوى.

مادة ٦٦ - تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الراى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية :

(أ) المسائل الدولية والدستورية والنشريعة وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة .

(ب) المسائل التى ترى فيها احدى لجان قسم الفتوى رايا يخالف فتوى صدرت من لجنة أخرى أو من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

(ج) المسائل التى ترى احدى لجان قسم الفتوى احوالها إليها لأهميتها .

(د) المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض .

ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين .

ويجوز لمن طلب ابداء الراى فى المسائل المنصوص عليها فى الفقرة (أ) أن يحضر بنفسه جلسات الجمعية عند النظر فى هذه المسائل ، كما يجوز له أن يندب من يراه من ذوى الخبرة كمستشارين غير عاديين وتكون لهم — وأن تعددوا — صوت واحد فى المداولات .

كما تختص الجمعية العمومة بمراجعة مشروعات القوانين وقرارات رئيس الجمهورية ذات الصفة التشريعية واللوائح التى يرى قسم التشريع أحالتها إليها لأهميتها .

مادة ٦٧ — تبين اللائحة الداخلية للمجلس نظام العمل فى ادارات قسم الفتوى ولجانه وقسم التشريع ، كما تبين اختصاص كل عضو من أعضاء ادارات الفتوى والمسائل التى يبت فيها كل منهم بصفة نهائية . ويجوز عند الاقتضاء أن ينوب المستشارون المساعدون عن المستشارين فى اختصاصاتهم .

الباب الثالث

احكام عامة

مادة ٦٨ — تشكل الجمعية العمومية لمجلس الدولة من جميع المستشارين ويتولى رياستها رئيس المجلس وعند غيابه اقدم الحاضرين من نواب الرئيس ثم من المستشارين .

وتدعى الجمعية العمومية للانعقاد بناء على طلب الرئيس او خمسة من أعضائها ، ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وتختص الجمعية العمومية عدا ما هو مبين فى هذا القانون باصدار اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ٦٩ - يقدم رئيس مجلس الدولة كل سنة كلما رأى ضرورة لذلك تقريراً الى رئيس مجلس الوزراء متضمناً ما أظهرته الأحكام أو البحوث من نقص في التشريع القائم أو غموض فيه أو حالات إساءة استعمال السلطة من أية جهة من جهات الإدارة أو مجاوزة تلك الجهات لسلطانها .

مادة ٧٠ - ينوب رئيس مجلس الدولة عن المجلس في صلاته بالغير، ويرأس الجمعية العمومية للمجلس ، ويجوز له أن يحضر جلسات الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع ولجانته وجلسات قسم التشريع وتكون له الرئاسة في هذه الحالات .

ويشرف رئيس المجلس على أعمال أقسام المجلس المختلفة وتوزيع العمل بينها كما يشرف على الأعمال الإدارية وعلى الأمانة العامة للمجلس .

وعند غياب الرئيس أو خلو منصبه يجلس محله في اختصاصاته الأقدم فالأقدم من نواب الرئيس .

مادة ٧١ - يعاون رئيس المجلس في تنفيذ اختصاصاته المبينة في المادة السابقة أمين عام من درجة مستشار مساعد على الأقل يندب بقرار من رئيس المجلس .

مادة ٧٢ - يشكل بالأمانة العامة لمجلس الدولة مكتب فني برئاسة الأمين العام ، ويندب أعضاؤه بقرار من رئيس المجلس من بين المستشارين الساعدين والنواب والمندوبين ، ويلحق به عدد كاف من الموظفين الإداريين والكتابيين .

ويختص المكتب الفني باعداد البحوث التي يطلب اليها رئيس المجلس القيام بها ، كما يشرف على أعمال الترجمة والمكتبة واصدار مجلة المجلس ومجموعات الاحكام والفتاوى وتبويبها وتنسيقها .

الباب الرابع

في نظام اعضاء مجلس الدولة

الفصل الاول

في التعيين والترقية وتحديد الاقدمية

مادة ٧٣ - يشترط فيمن يعين عضوا في مجلس الدولة :

(١) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .

(٢) أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس من إحدى كليات الحقوق بجمهورية مصر العربية أو على شهادة أجنبية معادلة لها وأن ينجح في الحالة الأخيرة في امتحان المعادلة طبقاً للقوانين واللوائح الخاصة بذلك .

(٣) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .

(٤) ألا يكون قد حكم عليه من المحاكم أو مجالس التأديب لمرمخل بالشرف ولو كان قد رد إليه اعتباره .

(٥) أن يكون حاصلاً على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا أحدهما في العلوم الإدارية أو القانون العام إذا كان التعيين في وظيفة مندوب .

(٦) ألا يكون متزوجا بلجنسية ، ومع ذلك يجوز باذن من رئيس الجمهورية الاعفاء من هذا الشرط اذا كان متزوجا بمن تنتمى بجنسيتها الى احدى البلاد العربية .

(٧) ألا تقل سن من يعين مستشارا بالمحاكم عن أربعين سنة ، وألا تقل سن من يعين عضوا بالمحاكم الادارية عن ٢٨ سنة وألا تقل سن من يعين مندوبا مساعدا عن تسع عشرة سنة .

مادة ٧٤ — مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة يكون التعيين في وظائف مجلس الدولة بطريق الترقية من الوظائف التي تسبقها مباشرة . على أنه يجوز أن يعين رأسا من غير اعضاء المجلس في الوظائف المنصوص عليها في المواد التالية وبالشروط المقررة وذلك في حدود ربع عدد الدرجات الخالية في كل وظيفة خلال سنة مالية كاملة .

ولا يدخل في هذه النسبة وظائف المندوبين والوظائف التي تملأ بالتبادل بين شاغليها ومن يحل محلهم من خارج المجلس وكذلك الوظائف المنشأة .

مادة ٧٥ — يعتبر المندوب المساعد مغنيا في وظيفة مندوب من اول يناير التالى لحصوله على الدبلومين المنصوص عليهما في البند (٥) من المادة ٧٣ متى كانت التقارير المقدمة عنه مرضية .

ويجوز أن يعين مباشرة في وظيفة مندوب الحاصلون على هذين الدبلومين من الفئات الآتية :

(١) المندوبون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) من يشغلون وظيفة وكيل النائب العام أو وكيل النيابة الادارية أو محام بادارة قضايا الحكومة .

(ج) المعيدون في كلية الحقوق أو في مادة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية متى أمضى المعيد ثلاث سنوات في عمله وكان راتبه يدخل في حدود مرتب مندوب .

(د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضى كل منهم ثلاث سنوات في عمله .

(هـ) المحامون المشتغلون أمام المحاكم الابتدائية مدة سنة على الأقل .

مادة ٧٦ - يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة (ب) : (١)

(١) النواب السابقون بمجلس الدولة .

(ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الإدارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) أعضاء هيئة التدريس بكلليات الحقوق وأعضاء هيئة تدريس القانون بجامعة جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي متى أمضوا جميعا تسع سنوات متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة لدرجة نائب من الفئة (ب) (٢) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

(١) و (٢) نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على إلغاء كل

ما ورد من أحكام في قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب الى فئتين وعلى أن تستبدل

بعبارة « نائب ب » ، « نائب أ » أينما وردت في هذا القانون كلمة « نائب » .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف أربع سنوات متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا فعلا لمدة تسع سنوات المحاماة أو أى عمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي .

مادة ٧٧ — يجوز أن يعين في وظيفة نائب من الفئة (١) : (١)

(١) النواب السابقون بمجلس الدولة الذين شغلوا هذه الدرجة خمس سنوات على الأقل .

(ب) قضاة المحاكم الابتدائية ووكلاء النائب العام من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة الادارية من الفئة الممتازة والنواب بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات .

(ج) الاساتذة المساعدون بكليات الحقوق واساتذة القانون والمساعدون بجامعات جمهورية مصر العربية والمشتغلون بعمل يعتبر بقرار يصدر من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظير للعمل القضائي متى امضوا أربع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات مماثلة للدرجة نائب من الفئة (١) (٢) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة تسع سنوات متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة أربع عشرة سنة .

(١) و (٢) نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على إلغاء كل ما ورد من أحكام فى قانون مجلس الدولة بشأن تقسيم النواب الى فئتين وعلى أن تستبدل بمبارات « نائب ب » ، « نائب أ » أينما وردت فى هذا القانون كلمة « نائب » .

مادة ٧٨ — يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (ب):

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) رؤساء المحاكم الابتدائية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة ورؤساء النيابة الإدارية .

(ج) أساتذة كليات الحقوق وأساتذة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية أو الأساتذة المساعدون بهذه الجامعات الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مساعد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف مدة اثنى عشرة سنة متتالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي مدة سبع عشرة سنة .

(هـ) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظيرا للعمل القضائي ممن أمضوا سبع عشرة سنة متوالية في العمل القانوني وكانوا في درجات معادلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (ب) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

مادة ٧٩ — يجوز أن يعين في وظيفة مستشار مساعد من الفئة (أ):

(أ) المستشارون المساعدون السابقون بمجلس الدولة الذين أمضوا في هذه الدرجة ثلاث سنوات على الأقل .

(ب) الرؤساء بالمحاكم الابتدائية ورؤساء النيابة العامة والنيابة الإدارية والمستشارون المساعدون بإدارة قضايا الحكومة الشاغلون لوظائف معادلة بتلك الجهات .

(ج) اساتذة كليات الحقوق واساتذة القانون بجامعة مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن سنتين .

(د) المشتغلون بعمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة وكانوا في درجات مماثلة لدرجة مستشار مساعد من الفئة (أ) أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة .

(هـ) المحامون الذين اشتغلوا أمام محاكم الاستئناف خمس عشرة سنة متوالية بشرط أن يكونوا قد مارسوا المحاماة فعلا أو أى عمل يعتبر بقرار من المجلس الأعلى للهيئات القضائية نظرا للعمل القضائي مدة عشرين سنة .

مادة ٨٠ - يجوز أن يعين في وظيفة مستشار :

(١) المستشارون السابقون بمجلس الدولة .

(ب) المستشارون بمحاكم الاستئناف والمحامون العامون بالنيابة العامة والوكلاء العامون بالنيابة الادارية والمستشارون بإدارة قضايا الحكومة .

(ج) اساتذة كليات الحقوق واساتذة القانون بجامعة جمهورية مصر العربية الذين أمضوا في وظيفة أستاذ مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

(د) المحامون الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض خمس سنوات متوالية .

مادة ٨١ - استئناف من أحكام المواد ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩

يجوز أن يعين رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية واعضاء ادارة قضايا الحكومة والمشتغلون بالتدريس في كليات الحقوق أو بتدريس

مادة القانون في جامعات جمهورية مصر العربية في وظائف أعضاء مجلس الدولة الى تلى مباشرة درجات وظائفهم في جهاتهم الأصلية على الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم بمجلس الدولة .

مادة ٨٢ - يشترط فيمن يلحق مستشارا بالمحكمة الادارية العليا أن يكون قد شغل وظيفة مستشار بمجلس الدولة مدة ثلاث سنوات على الأقل .

مادة ٨٣ - يعين رئيس مجلس الدولة بقرار من رئيس الجمهورية من بين نواب رئيس المجلس بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويعين نواب رئيس المجلس وكلاؤهما بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح الجمعية العمومية للمجلس وبعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية (١) .

ويعين باقى الأعضاء والمندوبون المساعدون بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .
ويعتبر تاريخ الترقية من وقت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية

مادة ٨٤ - (٢) يكون اختيار النواب (٣) بطريق الترقية من بين المندوبين على أساس الأقدمية ومن واقع أعمالهم وتقارير التفتيش عنهم .
وتكون ترقية النواب (٤) والمستشارين المساعدين من الفئتين (ب ، أ) على أساس الأقدمية مع الأهلية .

(١) الفقرة الأولى من المادة ٨٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

(٢) المادة ٨٤ مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢

(٣) و (٤) نمت المادة الرابعة من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ على إلغاء تقسيم

النواب الى فئتين وأن تستبدل بعبارة (نائب ب) و (نائب أ) أينما وردت كلمة نائب .

ويجوز ترقية من الكفاية الممتازة ولو لم يحل دورهم في الترقية متى أمضوا في وظائفهم سنتين على الأقل ، وبشرط الا تزيد نسبة من يرقى منهم لهذا السبب على ربع عدد الوظائف الخالية في كل درجة خلال سنة مالية كاملة ، ويكون اختيارهم بترتيب الاقدمية فيما بينهم .

ويعتبر من ذوى الكفاية الممتازة النواب والمستشارون المساعدون الحاصلون - في آخر تقريرين لكفائتهم في تقارير التفتيش الفنى - على درجة كفاء وبشرط الا تقل تقديراتهم السابقة جميعها عن درجة فوق المتوسط .

وفيما عدا ذلك يجرى الاختيار في الوظائف الأخرى على أساس درجة الأهلية ، وعند التساوى تراعى الاقدمية .

مادة ٨٥ - تعين الاقدمية وفقا لتاريخ القرار الصادر بالتعيين أو الترقية واذا عين اثنان أو اكثر في وقت واحد وفي الدرجة عينها أوقفوا اليها حسبت اقدميتهم وفقا لترتيب تعيينهم أو ترقيةهم .

وتعتبر اقدمية اعضاء المجلس الذين يعادون الى مناصبهم من تاريخ تعيينهم أول مرة .

وتحدد اقدمية من يعينون من خارج المجلس في قرار التعيين وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ويجوز أن تحدد اقدمية رجال القضاء والنيابة العامة والنيابة الادارية وادارة قضايا الحكومة وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائى عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات وبشرط الا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس .

وتحدد اقدمية المحامين عند تعيينهم في وظائف مجلس الدولة من تاريخ استيفائهم لشروط الصلاحية للوظائف المعينين فيها على ألا يترتب على ذلك أن يسبقوا زملاءهم في المجلس .

مادة ٨٦ — يؤدي أعضاء مجلس الدولة والمندوبون المساعدون قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين الآتية :

اقسم بالله العظيم ان احكم بالعدل وان اؤدى وظيفتى بالدمّة والصدق وان احترم القوانين .

ويكون أداء رئيس المجلس اليمين امام رئيس الجمهورية .

ويكون أداء اليمين بالنسبة لنواب رئيس المجلس والمستشارين والمستشارين المساعدين امام المحكمة الادارية العليا . اما باقى الاعضاء والمندوبون المساعدون فيؤدون اليمين امام رئيس مجلس الدولة .

الفصل الثانى

فى النقل والنذب والاعارة

مادة ٨٧ — يتم الحاق أعضاء مجلس الدولة بأقسامه المختلفة ونذبهم من قسم الى آخر او بين فروع القسم الواحد بقرار من رئيس مجلس الدولة .

ومع ذلك يجوز نذب المستشار بمحكمة القضاء الادارى من دائرة الى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس هذه المحكمة .

كما يجوز نذب رؤساء وأعضاء المحاكم الادارية والتأديبية من محكمة الى أخرى عند الضرورة بقرار من نائب رئيس المجلس للمحاكم الادارية او التأديبية .

ويجوز أيضا نذب أعضاء هيئة مفوضى الدولة من محكمة الى أخرى عند الضرورة بقرار من رئيس الهيئة .

مادة ٨٨ - يجوز نذب أعضاء مجلس الدولة كل الوقت أو في غير اوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات العامة أو المؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على أن يتولى المجلس المذكور وحده تحديد المكافأة التي يستحقها العضو المنتدب أو المعار عن هذه الأعمال .

أما بالنسبة الى الهيئات أو اللجان التي يرأسها أو يشترك في عضويتها بحكم القانون أحد أعضاء مجلس الدولة فيكون النذب لها بقرار من رئيس المجلس .

كما تجوز اعارة أعضاء مجلس الدولة للقيام بأعمال قضائية أو قانونية للحكومات الأجنبية أو للهيئات الدولية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ولا يجوز أن يترتب على النذب أو الاعارة الإخلال بحسن سير العمل .

مادة ٨٩ (١) - لا يجوز أن تزيد مدة اعارة عضو مجلس الدولة الى الخارج على أربع سنوات متصلة . وتعتبر المدة متصلة اذا تتابعت أيامها أو فصل بينها فاصل زمني يقل عن خمس سنوات .

ومع ذلك يجوز أن تزيد المدة على هذا القدر اذا اقتضت ذلك مصلحة قومية يقرها رئيس الجمهورية .

مادة ٩٠ - يجوز شغل وظيفة المعار بدرجتها اذا كانت مدة الاعارة لا تقل عن سنة فاذا عاد المعار الى عمله بمجلس الدولة قبل نهاية هذه

المدّة يشغل الوظيفة الخالية من درجته أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته .

الفصل الثالث

في عدم قابلية أعضاء مجلس الدولة للعزل

مادة ٩١ - أعضاء مجلس الدولة من درجة نائب فما فوقها غير قابلين للعزل ، ويسرى بالنسبة الى هؤلاء سائر الضمانات التي يتمتع بها القضاة ، وتكون الهيئة المشكل منها مجلس التأديب هي الجهة المختصة في كل ما يتصل بهذا الشأن .

ومع ذلك اذا اتضح أن أحدهم فقد الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة أو فقد أسباب الصلاحية لادائها لغير الأسباب الصحية أحيل الى المعاش أو نقل الى وظيفة معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس التأديب .

أما من عدا هؤلاء من أعضاء المجلس فيكون فصلهم أو نقلهم الى وظائف معادلة غير قضائية بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الهيئة المشكل منها مجلس التأديب .

مادة ٩٢ - يقدم طلب النظر في الاحالة الى المعاش أو النقل الى وظيفة غير قضائية من رئيس مجلس الدولة . وعلى مجلس التأديب أو الهيئة المشكل منها حسب الاحوال أن يدعو العضو للحضور امامه لسماع أقواله .

وللمجلس أن يقرر اعتبار العضو في أجازة حتمية بمرتب كامل الى أن يصدر قرار في الطلب بقبوله أو رفضه .

مادة ٩٢ - يعرض رئيس مجلس الدولة على الهيئة المشكل منها مجلس التأديب أمر المستشارين المساعدين والنواب الذين يحصلون على تقريرين متتاليين بدرجة أقل من المتوسط ، وتقوم الهيئة بفحص حالتهم وسماع أقوالهم فإذا تبين لها صحة التقارير أو صيرورتها نهائية قررت إحالتهم الى المعاش أو نقلهم الى وظيفة أخرى غير قضائية .
ويصدر بالاحالة الى المعاش أو بالنقل قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب من رئيس مجلس الدولة .

ويعتبر تاريخ الاحالة الى المعاش من يوم نشر قرار رئيس الجمهورية بالجريدة الرسمية .

الفصل الرابع

في واجبات أعضاء المجلس

مادة ٩٤ - لا يجوز لعضو مجلس الدولة القيام بأى عمل تجارى كما لا يجوز له القيام بأى عمل لا يتفق واستقلال القضاء وكرامته .
ويجوز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يقرر منع عضو مجلس الدولة من مباشرة أى عمل يرى أن القيام به يتعارض مع واجبات الوظيفة وحسن أدائها .

مادة ٩٥ - يحظر على أعضاء مجلس الدولة الاشتغال بالعمل السياسى .

ولا يجوز لهم الترشيح لانتخابات مجلس الشعب أو الهيئات المحلية الا بعد تقديم استقالاتهم وتعتبر الاستقالة فى هذه الحالة مقبولة بمجرد تقديمها .

مادة ٩٥ مكررا (١) - يسوى المعاش المستحق لعضو مجلس الدولة المستقيل طبقا لحكم المادة السابقة والذي رشح نفسه لعضوية مجلس الشعب وفقا للقواعد الآتية :

(أ) من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش سبعا وعشرين سنة فأكثر ، يحصل على معاش يساوى أربعة أخماس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو أربعة أخماس المرتب الاصلى الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

(ب) من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة وتقل عن سبع وعشرين تضاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذي يحصل عليه عن ثلاثة أخماس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو ثلاثة أخماس المرتب الاصلى الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

(ج) من بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش خمس عشرة سنة وتقل عن عشرين ، تضاف خمس سنوات افتراضية الى مدة خدمته بشرط ألا يجاوز سنه افتراضا ستين سنة ، وبحيث لا يقل المعاش الذي يحصل عليه عن نصف آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو نصف المرتب الاصلى الذي كان يتقاضاه أيهما أصلح له .

وإذا لم ينجح العضو المستقيل في الانتخابات وحصل على عشر عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل ، صرف له الفرق بين المرتب الأصلي الذي كان يتقاضاه عند تقديم الاستقالة وبين المعاش الذي استحقه وفقا للقواعد السابقة ، وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستقالة أو بلوغه سن الإحالة إلى المعاش أو الوفاة أيهما أقرب .

وتسرى أحكام البنود (١ ، ب ، ج) على عضو مجلس الدولة الذي يعين عضوا في مجلس الشعب .

مادة ٩٦ - لا يجوز لأعضاء مجلس الدولة إقضاء سر المداورات .

مادة ٩٧ - لا يجوز لعضو مجلس الدولة أن ينقطع عن عمله دون أن يرخص له في ذلك كتابة إلا إذا كان انقطاعه لسبب مفاجيء فإذا زادت مدة الانقطاع عن سبعة أيام في السنة حسبت المدة الزائدة من إجازته السنوية .

مادة ٩٨ - يعتبر عضو مجلس الدولة مستقिला إذا انقطع عن عمله مدة ثلاثين يوما متصلة بدون إذن ولو كان ذلك بعد انتهاء إجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله .

ومع ذلك إذا عاد العضو وقدم أسبابا تبرر انقطاعه عرضها رئيس مجلس الدولة على المجلس الأعلى للهيئات القضائية فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب إجازة من نوع الإجازة السابقة أو إجازة اعتيادية بحسب الأحوال .

الفصل الخامس

في التفتيش على أعضاء مجلس الدولة

مادة ٩٩ - تشكل بمجلس الدولة ادارة للتفتيش الفنى على اعمال المستشارين المساعدين والنواب والمنسوبيين والمنسوبيين المساعدين برئاسة احد نواب رئيس المجلس وعضوية عدد كاف من المستشارين والمسئولين المساعدين .

ويكون تقدير الكفاية باحدى الدرجات الآتية :

كفاء - فوق المتوسط - متوسط - اقل من المتوسط .

ويجب اجراء التفتيش مرة على الاقل كل سنتين ويجب ايداع تقرير التفتيش خلال شهرين على الاقل من تاريخ انتهاء التفتيش .

كما يجب ان يحاط أعضاء مجلس الدولة علما بكل ما يودع بملفات خدمتهم من تقارير أو ملاحظات أو أوراق .

وتنظم اللائحة الداخلية لمجلس الدولة طريقة العمل بادارة التفتيش واجراءاته وتبين الضمانات الواجب توفيرها لأعضاء المجلس الخاضعين للتفتيش .

مادة ١٠٠ - يخطر رئيس مجلس الدولة من تقدر كفايته بدرجة متوسط أو اقل من المتوسط من الأعضاء وذلك بمجرد انتهاء ادارة التفتيش الفنى من تقدير كفايته ، ولما أخطر الحق في التظلم من التقدير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاخطار .

كما يقوم رئيس مجلس الدولة - قبل عرض مشروع حركة الترقيات - على اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، بثلاثين يوما على الأقل ، باخطار أعضاء مجلس الدولة المدين حل دورهم ولم تشملهم حرية الترقيات لسبب غير متصل بنقارير الكفاية التي فصل فيها وفقا للمادة ١٠٢ او فات ميعاد التظلم منها . ويبين بالاخطار أسباب التخطي ، ولن اخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

و يتم الاخطار المشار اليه في الفقرتين السابقتين بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ١٠١ - يكون التظلم بعريضة تقدم الى ادارة التفتيش الفني ، وعلى هذه الادارة احالة التظلم الى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة خلال خمسة ايام من تاريخ تقديم التظلم .

مادة ١٠٢ - تفصل اللجنة المشار اليها في المادة ١٠٠ في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع اقوال المتظلم وتصدر قرارها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ احالة الأوراق اليها وقبل اجراء حركة الترقيات .

وتقوم اللجنة أيضا عند نظر مشروع حركة الترقيات بفحص تقارير كفاية المرشحين للترقية من درجة فوق المتوسط أو كفاء .

ولا يجوز اللجنة النزول بهذا التقدير الى درجة أدنى الا بعد اخطار صاحب الشأن بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لسماع اقواله وبعد ان تبدي ادارة التفتيش الفني رأيا مسببا في اقتراح النزول بالتقدير .

ويكون قرار اللجنة في شأن تقدير الكفاية أو التظلم منه نهائيا ويخطر به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول (١).

مادة ١٠٣ - تعرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عند نظر مشروع حركة الترقيات قرارات اللجنة المشار إليها في المادة ١٠٠ الصادرة في التظلمات من التخطي للأسباب غير المتصلة بتقارير الكفاية طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ١٠٠ وذلك لاعادة النظر فيها .

وتكون قرارات المجلس الأعلى للهيئات القضائية نهائية ويخطر بها المتظلم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول (٢) .

مادة ١٠٤ (٣) - تختص إحدى دوائر المحكمة الإدارية العليا دون غيرها بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال مجلس الدولة بالفناء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب متى كان مبنى الطلب عيبا في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص الدائرة المذكورة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض عن تلك القرارات .

وتختص أيضا دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال مجلس الدولة أو لورثتهم .

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٢ مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ .

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة ١٠٣ مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ .

(٣) المادة ١٠٤ مستبدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ .

ولا يجوز أن يجلس للفصل في هذه المسائل من كان عضواً في المجلس الأعلى للهيئات القضائية إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب بسببه .

ولا تحصل رسوم على هذا الطلب .

الفصل السادس

في الاجازات

مادة ١٠٥ - تبدأ العطلة القضائية للمحاكم كل عام من أول يولييه وتنتهى في آخر سبتمبر .

مادة ١٠٦ - تستمر المحاكم اثناء العطلة القضائية في نظر الدعاوى التأديبية والمستعجل من القضايا وتعين هذه القضايا بقرار من رئيس مجلس الدولة .

وتنظم الجمعية العمومية لكل محكمة العمل اثناء العطلة القضائية فتعين عدد الجلسات وأيام انعقادها ومن يقوم من الأعضاء بالعمل فيها ، ويصدر بذلك قرار من رئيس المجلس .

مادة ١٠٧ - لا يرخص لأعضاء المحاكم في اجازات في غير العطلة القضائية الا لمن قام منهم بالعمل خلالها وكانت حالة العمل تسمح بذلك ، ومع هذا يجوز الترخيص في اجازات لظروف استثنائية في الحدود التي تقرها القوانين واللوائح الخاصة باجازات العاملين المدنيين بالدولة .

مادة ١٠٨ - لا يجوز أن تزيد مدة الاجازة السنوية بمرتب كامل لأعضاء مجلس الدولة على شهرين بالنسبة للمستشارين ، وشهر

ونصف بالنسبة الى من عداهم ، وتحديد الجمعيات العمومية للحاكم توزيع الاجازات بين اعضائها .

مادة ١٠٩ - تكون مدة الاجازات في السنة الاولى من خدمة العضو خمسة عشر يوما ولا يمنح الا بعد انقضاء ستة اشهر على اول تعيين ومع ذلك يجوز عند الضرورة وبموافقة رئيس المجلس منح العضو اجازة اعتيادية لمدة اسبوع خلال الاشهر الستة الاولى من خدمته على ان تخصم من الاجازة السنوية المستحقة له .

ويجوز ضم مدة الاجازة السنوية الى بعضها بشرط الا تزيد في اية سنة على ثلاثة اشهر الا في حالة المرض فلا تزيد على ستة اشهر .

وتحدد مواعيد الاجازة السنوية حسب مقتضيات العمل وظروفه ، ولا يجوز تقصيرها او تأجيلها او قطعها او الفاوها الا لأسباب قوية تقتضيها مصلحة العمل .

مادة ١١٠ - تكون الاجازات المرضية التي يحصل عليها الاعضاء بمرتب كامل لمدة مجموعها سنة كل ثلاث سنوات وإذا لم يستطع العضو العودة الى عمله بعد انقضاء السنة جاز للمجلس الأعلى للهيئات القضائية أن يرخص له في امتداد الاجازة لمدة سنة أخرى بثلاثة ارباع المرتب .

وللعضو في حالة المرض أن يستنفذ . متجمد اجازاته الاعتيادية بجانب ما يستحقه من اجازاته المرضية .

وذلك كله مع عدم الإخلال بأى قانون أصلى .

مادة ١١١ - ينظم رئيس مجلس الدولة بقرار منه بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المجلس وشروطها . وللعضو الذى يصاب بجرح أو عاهة أو مرض أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها استرداد مصاريف العلاج التى يعتمدها القومسيون الطبى وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة .

الفصل السابع

فى تأديب أعضاء مجلس الدولة

مادة ١١٢ - يختص بتأديب أعضاء مجلس الدولة مجلس تأديب يشكل كالآتى :

رئيس مجلس الدولة

رئيساً

سنة من نواب رئيس المجلس بحسب ترتيب الأقدمية أعضاء

وعند خلو وظيفة رئيس المجلس أو غيابه أو وجود مانع لديه يحل محله الأقدم فالأقدم من نوابه ، وكذلك الحكم بالنسبة لأعضاء مجلس التأديب فيحل كل منهم من يليه فى الأقدمية من نواب الرئيس ثم من المستشارين .

مادة ١١٣ - تقام الدعوى التأديبية من نائب رئيس مجلس الدولة لإدارة التفتيش الفنى بناء على تحقيق جنائى أو بناء على تحقيق إدارى يتولاه أحد نواب رئيس المجلس بالنسبة إلى المستشارين ومستشار بالنسبة إلى بلى أعضاء المجلس ويصدر بتدب من يتولى التحقيق قرار من رئيس مجلس الدولة . ويجب أن تشتمل عريضة الدعوى على التهمة والأدلة المؤيدة لها وتودع سكرتارية مجلس التأديب ليصدر قراره بإعلان العضو للحضور أمامه .

مادة ١١٤ - لمجلس التأديب أن يجرى ما يراه لازما من التحقيقات وله أن يندب أحد أعضائه لهذا الغرض . ويكون للجلس أو من يندبه السلطة المخولة لمحاكم الجنح بالنسبة للشهود الذين يرى وجها لسماع أقوالهم .

مادة ١١٥ - اذا رأى مجلس التأديب وجها للسير في اجراءات المحاكمة عن جميع التهم أو بعضهما كلف العضو بالحضور بميعاد أسبوع على الأقل بناء على أمر من رئيس المجلس .

ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على بيان كاف لموضوع الدعوى وأدلة الاتهام .

مادة ١١٦ - عند تقرير السير في اجراءات المحاكمة يجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة اعمال وظيفته أو أن يقرر اعتباره في اجازة حتمية حتى تنهى المحاكمة ، وللمجلس في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف أو الاجازة المذكورة .

ولا يترتب على وقف العضو وقف مرتبه مدة الوقف الا اذا قرر مجلس التأديب غير ذلك .

مادة ١١٧ - تنقضى الدعوى التأديبية باستقالة العضو أو إحالته الى المعاش ولا تأثير للدعوة التأديبية على الدعوى الجنائية أو المدنية الناشئة عن الواقعة ذاتها .

مادة ١١٨ - تكون جلسات المحاكمة اتأديبية سرية .

ويحكم مجلس التأديب في الدعوى بعد سماع رأى ادارة التفتيش الفنى ودفاع العضو ويكون العضو آخر من يحكم .

ويحضر العضو بشخصه أمام المجلس وله ان يقدم دفاعه كتابة أو ان ينوب عنه أحد أعضاء مجلس الدولة في الدفاع عنه .

والمجلس دائما الحق في طلب حضور العضو بشخصه .

واذا لم يحضر العضو أو لم ينب عنه أحدا جاز الحكم في غيبته بعد التحقق من صحة اعلانه .

مادة ١١٩ - يجب ان يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملا على الاسباب التي بنى عليها وأن تتلى عند النطق به في جلسة سرية .

ويكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية نهائيا غير قابل للطعن فيه باى طريق من طرق الطعن .

مادة ١٢٠ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء مجلس الدولة هي :

اللوم ، والعزل

واذا صدر حكم مجلس التأديب بعقوبة العزل اعتبر عضو المجلس في اجازة حتمية من تاريخ صدور الحكم الى يوم نشر منطوقه في الجريدة الرسمية . ويعتبر تاريخ العزل من يوم النشر في الجريدة الرسمية .

اما عقوبة اللوم فيصدر بتنفيذها قرار من رئيس مجلس الدولة ، ولا ينشر هذا القرار أو منطوق الحكم في الجريدة الرسمية .

مادة ١٢١ - يترتب حتما على حبس عضو مجلس الدولة بناء على امر أو حكم وقفه عن مباشرة أعمال وظيفته مدة حبسه .

ويجوز لمجلس التأديب أن يأمر بوقف العضو عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء اجراءات التحقيق أو المحاكمة عن جريمة وقعت منه ، وذلك من تلقاء ذاته أو بناء على طلب رئيس مجلس الدولة ولا يترتب على وقف العضو وقف صرف مرتبه مدة الوقف ما لم يقرر المجلس المذكور وقف صرف نصف المرتب . وله في كل وقت أن يعيد النظر في أمر الوقف والمرتب .

الفصل الثامن

في مرتبات أعضاء مجلس الدولة ومعاشاتهم

مادة ١٢٢ — تحدد مرتبات أعضاء مجلس الدولة بجميع درجاتهم وفقا للجدول الملحق بهذا القانون ، ولا يصح أن يقرر لأحد منهم مرتب بصفة شخصية أو أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

وتسرى فيما يتعلق بهذه المرتبات والبدلات والمزايا الأخرى وكذلك بالمعاشات وبنظامها جميع الأحكام التي تقرر في شأن الوظائف المائلة بقانون السلطة القضائية .

مادة ١٢٣ (١) — استثناء من أحكام قوانين المعاشات لايجوز أن يبقى أو يعين عضوا بمجلس الدولة من تجاوز عمره ستين سنة ميلادية . ومع ذلك اذا كان بلوغ العضو سن التقاعد في الفترة من أول أكتوبر الى أول يوليو فانه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحتسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافاة .

مادة ١٢٤ — تعتبر استقالة عضو مجلس الدولة مقبولة من تاريخ تقديمها الى رئيس المجلس اذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط .

واستثناء من أحكام قوانين المعاشات لا يترتب على استقالة عضو المجلس سقوط حقة في المعاش أو المكافأة أو خفضهما .

وفي جميع حالات انتهاء الخدمة يسوى معاش العضو أو مكافأته على أساس آخر مربوط الوظيفة التي كان يشغلها أو آخر مرتب كان يتقاضاه أيها اصلح له ووفقا للقواعد المقررة بالنسبة للموظفين الذين تنتهى خدمتهم بسبب الغاء الوظيفة أو الوفاة (١) .

مادة ١٢٥ - إذا لم يستطع عضو مجلس الدولة بسبب مرضه مباشرة عمله بعد انقضاء الاجازات المقررة في المادة ١١٠ أو ظهر في أى وقت انه لا يستطيع لأسباب صحية القيام بوظيفته على الوجه اللائق أحيل الى المعاش بقرار من رئيس الجمهورية يصدر بناء على طلب رئيس مجلس الدولة وبعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . ويجوز للمجلس المذكور في هذه الحالة أن يريد على خدمة العضو المحسوبة في المعاش أو المكافأة مدة اضافية بصفة استثنائية على الا تجاوز هذه المدة الاضافية مدة الخدمة ولا المدة الباقية لبلوغ السن المقررة للحالة للمعاش ، كما لا يجوز أن تزيد تلك المدة على ثمانى سنوات ولا أن يكون من شأنها أن تعطيه حقا في معاش يزيد على أربعة أخماس مرتبه .

ومع ذلك لا يجوز أن يقل المعاش عن أربعة أخماس آخر مرتب كان يتقاضاه العضو أو يستحقه عند انتهاء خدمته إذا كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش لا تقل عن عشرين سنة .
وتسرى أحكام الفقرتين السابقتين في حالة الوفاة .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد المعاش على الحد الأقصى المقرر بمقتضى قوانين المعاشات .

الباب الخامس

الوظائف الادارية والكتابية

مادة ١٢٦ - يكون لرئيس مجلس الدولة سلطة الوزير المنصوص عليها في القوانين واللوائح بالنسبة الى العاملين من شاغلي الوظائف الادارية والكتابية .

كما يكون لامين عام المجلس بالنسبة الى هؤلاء سلطة وكيل الوزارة او رئيس المصلحة بحسب الاحوال .

مادة ١٢٧ - يجوز تعيين الحاصلين على درجة الليسانس من احدى كليات الحقوق باحدى الجامعات بجمهورية مصر العربية والحاصلين على هذه الدرجة من كليات اجنبية معترف بها مع شهادة المعادلة في الوظائف الادارية ويلحق هؤلاء بالقسم القضائي او قسمي الفتوى والتشريع او المكتب الفني .

ويجوز ان يعين من هؤلاء في وظيفة مندوب بالمجلس من يظهر كفاية ممتازة في عمله ويحصل على المؤهلات اللازمة للتعيين في هذه الوظيفة .

مادة ١٢٨ - يكون التعيين في الوظائف الكتابية بالمجلس بعد امتحان مسابقة يجريه المجلس للمرشحين طبقا للنظام الذي تحدده اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة ١٢٩ - يجوز ان يندب العاملون بالوزارات ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة للعمل في الوظائف الكتابية بالمجلس وذلك بالاتفاق بين الجهة المختصة وبين رئيس مجلس الدولة .

ويكون لامين عام المجلس سلطات وكيل الوزارة او رئيس المصلحة حسب الاحوال بالنسبة لهؤلاء العاملين اثناء مدة ندمهم .

جدول الوظائف والمرتبات والبدلات

المالحق بالقرار بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة^(١)

المرتبة الدورية السوية	المخصصات السنوية			الوظائف
	بدل تمثيل	بدل القضاء	المرتبة	
جنيه رطل ثابت	جنيه	جنيه	جنيه	رئيس مجلس الدولة
٢٠٠٠	—	٢٥٠٠	٢٥٠٠ — ٢٢٠٠	نواب رئيس مجلس الدولة ..
١٠٠	١٥٠٠	—	٢٠٠٠ — ١٩٠٠	وكلاء مجلس الدولة
٧٥	١٢٠٠	—	١٨٠٠ — ١٤٠٠	المستشارون
٧٥	—	٤٢٠	١٨٠٠ — ١٢٩٦	المستشارون المساعدون فئة (أ)
٧٢	—	٣٨٨ و ٨	١٤٤٠ — ١٠٨٠	المستشارون المساعدون فئة (ب)
٧٢	—	٣٢٤	١٤٤٠ — ٨٤٠	النواب
٦٠	—	٢٥٢ — ٢٨٨ إذا بلغ المرتبة ٩٦	٧٨٠ — ٥٤٠	المنسوبيون
٣٦	—	١٦٢	٥٤٠ — ٣٦٠	المنسوبيون المساعدون
٢٤	—	١٠٨		

(١) جدول الوظائف والمرتبات والبدلات مستبدل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦

قواعد تطبيق جدول المرتبات

(أولا) : يسرى هذا الجدول على أعضاء مجلس الدولة الموجودين بالخدمة وقت العمل بهذا القانون دون حاجة الى اتخاذ أى إجراء آخر.

(ثانيا) : يعامل رئيس مجلس الدولة معاملة الوزير من حيث المعاش.

(ثالثا) : تستحق البدلات المحددة قرين كل وظيفة في جدول المرتبات لكل من يصدر قرار تعيينه في احدى الوظائف الواردة بالجدول ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

(رابعا) : لا يخضع بدل القضاء وبدل التمثيل في جدول المرتبات للضرائب - ويسرى الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته على جميع البدلات المحددة بالجدول ، ولا يجوز أن تزيد مجموع البدلات مهما تعددت عن ١٠٠٪ من المرتب الاساسى .

(خامسا) : كل من عين في وظيفة من الوظائف ذات المربوط الثابت يمنح هذا المربوط الثابت .

(سادسا) : تستحق العلاوة الدورية السنوية في أول يناير التالى لتاريخ مرور عام على التعيين في احدى وظائف الجدول أو من تاريخ مرور سنة على استحقاق العلاوة الدورية السابقة وبمراعاة ما نص عليه في البند سابغا .

(سابعا) : بالنسبة للعلاوة الدورية التى تستحق في يناير سنة ١٩٧٣ تصرف وفقا للقواعد التالية :

(١) يحدد موعد آخر علاوة دورية صرفت لكل من شاغلى وظائف الجدول في خلال عام ١٩٧٢

(ب) تحسب عدد الشهور من تاريخ العلاوة المشار إليها في الفقرة السابقة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٧٢ وتعتبر كسور الشهور شهرا كاملا .

(ج) تمنح العلاوة بنسبة عدد الشهور المحددة في الفقرة السابقة مقسومة على ١٢

(ثامنا) : (١) يستحق العضو الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي يشغلها ، العلاوة المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة ولو لم يرق إليها بشرط ألا يجاوز مرتبه نهاية مربوط الوظيفة الأعلى ، وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفئات المقررة لهذه الوظيفة .

(١) الفقرة ثامنا مضافة الى قواعد تطبيق جدول المرتبات بالقانون رقم ١٧ لسنة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة
محمد حمدي السعيد

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٧٧/٥١٠٤

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
٢٠٢٠-١٩٧٧-١٨٠٠٢

10

1

Biblioteca Alexandrina



0262637